# مقومات
# الخلاف و التجزئة في الوطن العربي
# 1908 - 1925

**دراسة في تقييم مؤثرات المركزية العثمانية و التغلغل الانكلو- فرنسي**


***المدرس المساعد***
***محمد حسين زبون الساعدي***
***جامعة البصرة /كلية التربية/ ميسان***

*المقدمة*

لم تحظى دراسة الظواهر التاريخية – مع الاسف الشديد – بقدر يوازي دراسة الحقائق ولأحداث التاريخية نفسها ، حيث بقى هذا النوع من الدراسات قيد مستوى فهم القارئ لها و هي مندرسة في مطبات الأحداث التاريخية وإفرازاتها التي تكاد تسعف القارئ بمبررات قيامها والنتائج المتعلقة بها ، دون فهم خفاياها و منطلقاتها الجوهرية ، ذات الأهداف بعيدة الأمد .

إن هده الدراسة، محاولة لتسليط الضوء على موضوع يعد من أهم القضايا التاريخية حساسية ، والتي تجاوزت حدود نطاق المسألة ، لتكون بمثابة الظاهرة التي ارتبطت ارتباطا" مباشرا " في تحديد ظاهرة الاستقلال العربي وعلى المستويين الاممي و القطري .

أن موضوع سياسة بذر الخلاف و التجزئة التي انتهجتها القوى الخارجية ( العثمانيون ، و الأوربيون ) و مقومات نجاحها ، لم يكن مفهوما" عابرا " أفرزته مرحلة تاريخية معينة ،و أنما جاء ليكرس صياغة أفكار تراكمية ساهمت بإنتاجها المتغيرات الداخلية المتمثلة بحالة التناقض ( الطائفي و العرقي ) – و أن أعتاد العرب على تجاوزها بطريقة إيجابية- إلا أنها كانت البوابة الرئيسية لتغلغل نفوذ القوى الخارجية و بشكل أخص الدول الأوربية الاستعمارية ، وصهرها بمفاهيم ساعدت على تمرير مقومات نجاح الهدف (سياسة التجزئة ) ، على سبيل المثال لا الحصر ، مفهوم التحرر ، ومفهوم مقاومة الاستبداد . . . الخ .

لقد تجاوز البحث مسألة السرد التاريخي المسهب ، مكتفيا" بالمنهج التحليلي ، وبشكل أساس على عناصر نجاح سياسة التجزئة في الوطن العربي ، المتمثلة بالاستبداد العثماني ، و استغلال الدول الأوربية لهذا المنفذ، سواء كان ذلك بالمشرق العربي او في مغربه ، مكتفيا" في ذلك على بعض الأمثلة دون حصرها و التي تتعلق ببعض الأساليب والسياسات الانكلو – فرنسية في المنطقة العربية سواء أكان ذلك في المشرق العربي او في مغربه ، فضلا " عن إدراج بعض الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي كانت بمثابة التجسيد العملي لصياغة المنطلقات التوسعية من ثم تهيئة الأجواء للدخول في حرب ( الحرب العالمية الأولى )، كانت قد ضمنت نتائج مكتسباتها سلفا"، و أن كان ذلك بشكل نسبي .

الباحث

## مقومات الخلاف والتجزئة خلال الهيمنة العثمانية

في ظل سياسة العنف والاستبداد العثماني ، التي مارستها الحكومة بشكل مبالغ فيه ، وفي مختلف حقبها الزمنية المختلفة ، وعلى مستوى واحد بين رعاياها من مسلمين ونصارى الترك منهم والعرب ، وإذا كانت سمة الاستبداد في الإمبراطورية العثمانية تبغي فقدان العرب مقوما تهم التاريخية المشتركة ، فانه في عهد الحكومة الدستورية (الاتحاديين) ، قد طبقّوا سياسة التتريك القسري على باقي القوميات في الدولة العثمانية ، و من ضمنها القومية العربية ، وبهذا لم يتخلى الأتراك عن ثوابت سياستهم العنصرية ، ولم تتوطد دعائم الحكومة الدستورية القائمة- حسب ادعائهم التاريخي المعروف- على العدل والحرية والإخاء ، الأمر الذي أدى إلى عدم الثقة بالإصلاح الدستوري ، واتخاذها القوة و البطش منهجا" وقاعدة لاصلاح الشعوب في دولتهم بدلا" من طرق الإصلاح القانونية ، حيث أدى هذا إلى جعل الدولة العثمانية عرضة للضعف و الانحلال .(1)

أن تلك السياسة قد جعلت من التدخلات الأوربية على الصعيدين السياسي و الاقتصادي أمرا" سهلا" ، حيث بدأت روسيا القيصرية ، وفرنسا و بريطانيا تخوض صراعا" تنافسيا" لتفكيك أوصال السلطة العثمانية و من ضمنها البلاد العربية ، فقد شرعت هذه القوى بإقامة اتصالات منظمة داخل ولايات السلطة بهدف أقامة ركائز ثابتة لها ، خاصة من خلال تأسيس قواعد تجارية جديدة لها في المنطقة العربية .(2)

وفي هذا السياق انتهجت الدول الأوربية، منافذ أخرى لاستغلال الوضع المتردي للدولة العثمانية الذي شمل الأصعدة السياسية والاقتصادية و الاجتماعية، حيث استعانت بفكرة التحديث ، كأحد افضل الطرق للنفاذ الى المنطقة العربية ، ومن ثم التوجه إلى تحقيق مكاسب أخرى تضمن لهم المصالح المكتسبة فيما بعد ، وحري بالذكر أن أول السبل الفاعلة التي اعتمدتها الدول الأوربية في تحقيق هذا المنفذ هو التعليم ، فمن الواضح إن السياسة الاستعمارية لم تكن في حالة اختلاف قطعي – من حيث الظاهر- مع السياقات المنهجية الإسلامية ، التي كانت سائدة في العالم العربي كمصدر ا ساس من مصادر الثقافة الإسلامية ، مثل المدارس القرآنية والجامعات الدينية كالأزهر في القاهرة،( 3) والزيتونة في تونس،( 4)، والحوزة الدينية في النجف الأشراف،(5)، التي تدرس القرآن والشرع و الفقه ،ولكن هذا لا ينفي وجود علاقة متوترة بين نمطي التعليم الحديث والتقليدي ، خصوصا" وأن هذا الأخير يقوم في كيانه المرجعي على القيم العربية والمفاهيم الإسلامية التقليدية ، وهذا التوتر جاء نتيجة-وبصورة لا ترتقي إلى الشك- لخلفية تلك الثقافة(الأوربية) الاستعمارية.(6)

إذ أرادت تلك القوى من خلال نشر تلك الثقافة ، وهكذا نوع من التعليم ، ان تهيئ عددا من الكفاءات الجديدة و من ثم انخراطها في مجال العمل الوظيفي داخل كيان المجتمع العربي ، وقد حرص أصحاب تلك الكفاءات على ان يواصلوا دراساتهم العصرية في العواصم الأوربية ، كباريس ولندن وذلك عن طرق البعثات التي تم اختيارها بعناية واضحة ، وشملت تلك الصفوة من المرسلين ابناء البرجوازية و الفئات الاجتماعية المتوسطة(على سبيل المثال لا الحصر( قاسم أمين، أديب إسحاق و عبد الحميد الزهراوي وعلى مستوى التتابع التاريخي) ،و التي تطور وضعها ودورها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي حسب السياق السياسي الذي كانت القوى الأوربية تحبذ وجوده في المنطقة ، وتحاول ان تجد له مبررات شرعية لبقائه ، و لمصلحة أغراض السيطرة ، و في مختلف المجالات الاقتصادية و الثقافية ولأيديولوجية ، لاسيما عن طريق التهميش المنظم للمؤسسات التقليدية ، اذ ساعد ذلك تلك النخب على ان تلعب دورا" مهما " في الحركة الوطنية العربية ذات الطابع القطري . (7)

وهنا لابد من الإشارة إلى ان هذا النمط من التحديث الثقافي قد حمل في طياته بعدا" (كوبرنيكيا")، يقضي بتمركز الثقافة الأوربية الرأسمالية ، ويصل الى قناعة بخصوصية مطلقة لتاريخ أوربا ، وأن على الشعوب والأمم الأخرى أن تسير على النهج الأوربي ، اذا أرادت التقدم والنمو ، ولا شك أن هذه المحاكاة للغرب تقتضي أن تتجرد سماتها الثقافية الداعمة الى مقومات الوحدة .(8)

وارتبط بهذا السياق منطلق اخر ساهم بصورة اكثر فعالية في ترسيخ ظاهرة الخلاف و التجزئة داخل كيان المجتمع العربي ، وهي العلاقة القائمة بين الرأسمالية الغربية و نظيرتها الغربية ، حيث ساهمت هذه الظاهرة في تلبية حاجات الرأسمالية الأوربية بالمواد الزراعية ، وبالتالي ساعدت على اقامة علاقة متبادلة من شأنها تفعيل مقومات التجزئة ، اذ أدى ذلك بدوره الى خلق حاجات متبادلة رسخت دواعي السيطرة والتفكير لايجاد حلول من شأنها ابقاء الوضع لصالح الرأسمالية الاوربية ، ففي العراق مثلا" لا الحصر نجد ان أغلب صادراته –في الحقبة التي سبقت الحرب- كانت تذهب الى بريطانيا و فرنسا ، و من تلك الدولتين كانت ترد المواد المستوردة، لاسيما المواد النسيجية التي كانت تاتي الى العراق من الهند الخاضعة للاستعمار البريطاني .(9)

ولم تقتصر عوامل النفاذ الأوربية الى جسد المجتمع العربي من اجل زعزعة الوضع السياسي العثماني في هذه المنطقة ، لاسيما في حقبة ما قبل الحرب العالمية الاولى على مدا ضعف العلاقة القائمة بين العرب والاتراك من جهة ، و طبيعة تنامي الحاجات المتبادلة بين الرأسمالية والبلاد العربية من جهة اخرى من أجل ترسيخ ظاهرة التجزئة والسيطرة فحسب، ونما شملت اتجاهات اخرى تمحورت حول خلق انماط جديدة من شانها افراز تيارات و افكار متعددة تتناول القضية العربية

و علاقتهم مع الاتراك، ومنها – وهو من باب وجه الاحتمال- تشجيع الدول الأوربية للنزعة الانفصالية التي تبناها الساسة العرب (مؤسسي الجمعيات و الاحزاب والمنتديات الفكرية)، من أجل وضع صيغ جديدة تعتمدها في المطالبة بالاستقلال الاقليمي الكامل او الجزئي – في اطار الدولة العثمانية- اذ جاءت تلك النزعة كنتيجة لتزايد معطيات الفقه العنصري للأتراك.(10)

وتأكيدا" لذلك الصدد سمحت فرنسا في عام 1913 ، لعقد مؤتمر عربي في باريس، ضم النخب المثقفة هناك ، سعيا " منها – وهو امرا" لا يتحمل الشك – لاضعاف الدولة العثمانية من الداخل ، وأستعدادا" لمرحلة جديدة تحاول من خلالها كسب مصالح إقليمية في المنطقة العربية تحديدا" ، اذ طالب المؤتمرون في هذه المناسبة ، وضع خطة تهدف الى تحديد المركزية العثمانية وتنفيذ بعض الاصلاحات الديمقراطية ، تمثلت بأنصافهم سياسيا" من حيث الحقوق والواجبات (11)

وقد أرتكز المؤتمر في وضع طروحاته السياسية على أساسين ، كانا في الحقيقة موضع خلاف بين النخب العربية ، الأول تمثل بالدين الإسلامي، أما الثاني فقد تمثل بالقومية ، فمنهم من رأى ان رابطة الدين هي الوحيدة التي تستطيع ان تقف بوجه الغطرسة ألط ورانية واجبار المركزية العثمانية على الموافقة لمطالبهم السياسية أما الثاني فقد رأى العكس من ذلك ، حيث آمن بفكرة القومية، بانها الوحيدة التي تستطيع تحقيق المطالب المشروعة، ومنهم من رأى الاثنان معا" .(12)

وبما إن الدراسة ليست بصدد الذكر المفصل عن المؤتمر ، بقدر ما تريد ان تسلط الضوء على المعطيات التي افرزها المؤتمر و المتعلقة بالخلاف ومقومات وجده على الساحة العربية، إذ أكدت على إن المؤتمر من خلال هذا الخلاف قد أبتعد بشكل خدم التوجهات الأوربية في المنطقة ، إذ كانت بمثابة النواة الحقيقية لفكرة تجزئة البلاد العربية على أساس ديني مهد للتقسيم الجغرافي. فالخلاف هو القاعدة التي كانت تسعى وراءها القوى الأوربية (الحلفاء فيما بعد ) ، بغض النظر عما يفرزه هذا المؤتمر من نتائج قد تفيد او لا تفيد توجهات العرب .

كما إن المؤتمر كان بمثابة ، التمهيد السياسي ، لوضع الأسس الداعمة ، للنوايا الاستعمارية ، لاسيما و إن الوقف الدولي آنذاك قد اتسم بالتوتر و التكتلات و المنافسة الدولية الحثيثة للحصول على اكثر قدر ممكن من المناطق الستراتيجية ، حيث تأكد ذلك ، من خلال الإجراءات السياسية التي اتخذتها كل من بريطانيا و فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى.

***مقومات الخلاف والتجزئة خلال الاحتلال***
***الانكلو- فرنسي المباشر***

خلال الحرب العالمية الاولى قامت بريطانيا وبطريقة اتسمت بدهائها المعروف ، بالاستحواذ على زمام المبادرة الفعلية، من خلال ربط ما جاء به المؤتمر من طروحات مع توجهات قادة منطقة الحجاز – وهي منطقة ذا مكانة دينية مهمة في نفوس العرب – وذلك من خلال أجراء مباحثات مع أحد أبرز الرموز الدينية العربية ، في الجزيرة العربية ،هو الشريف الحسين بن علي ، مستغله في ذلك اشتداد النقمة العربية على الأتراك ، ونمو الفكرة العربية القومية ، والتي باركتها بصورتها المنعزلة عن الإسلام ، على اعتبار إن الثوابت الإسلامية قد استحكمت أركانها ، ولا يمكن التساوم عليها ، ومن بين أبرز تلك الثوابت ، هو رفض التعامل الذي يمس الثقافة والكيان السياسي العربي في إطار الإسلام ، إذ أرادت من خلال مباركتها للقومية العربية وقولبة الإسلام في إطارها، تحقيق الأمور التالية:

١ -تسهيل ظاهرة التغلغل في جسد الكيان العربي و من ثم تفتيته في ظل الخلاف بين الإسلام و القومية .
٢ -تقسيم البلاد العربية على اساس جغرافي و طائفي (نظرية الرجل المريض) في إطار إعادة تقسيم العالم و مناطق النفوذ ، بين الحلف الانكلو- فرنسي .(13)

وفي هذا الصدد لابد من الاشارة الى اخطر بند من بنود المذاكرات بين الشريف حسين و مكماهون (المندوب السامي البريطاني في القاهرة) ، هي تلك التي تعلقت بتعهد بريطانيا بتشكيل حكومة عربية مستقلة ، مقابل مطلبين مهمين بالنسبة للحكومة البريطانية ، الاول تمثل بتفجير عدة ثورات داخلية و تشتيت الجيوش العثمانية ، وحرمانها من الاستفادة من القوى العربية المقاومة للغزو البريطاني ، أما الثاني فقد تمثل بدعم الثورة لوجستيا" بهدف طرد العثمانيين من الحجاز وإخراجهم من سورية ، في سبيل تقسيم أملاك الدولة العثمانية.

وفي ايار عام 1916 تم توقيع اتفاقية سايكس –بيكو ، التي تضمنت عدة بنود ، كان اغلبها يصب في تقسيم البلاد العربية ، لاسيما الشرقية منها ومن بين ابرز تلك البنود 1- اعطاء الشاطئ السوري ولبنان الى فرنسا 2- اعطاء البصرة وضواحيها الى بريطانيا 3- انشاء دولة عربية شبه مستقلة في النطقة الواقعة بين المنطقتين المذكورة في البند الاول و الثاني على ان يخضع نصفها الغربي للنفوذ الفرنسي و نصفها الشرقي لبريطانيا 4- تدويل فلسطين 5- اعلان الاسكندرونه ميناء حرا "، وقد أصبحت تلك البنود

منطلقا" أساسيا" في ترسيخ التوجهات الانكلو - فرنسية في تجزئة الشرق العربي ، معتمدة في ذلك على الادوات الدينية والعرقية ، ناهيك عن زرع بذور التفرقة والخلاف ، من خلال صناعة بعض الازمات المفتعلة والمقصودة ، والتي هي بالاساس جاءت بمثابة التكملة العملية لتلك الاتفاقية ، وبخاصة ما جاء في محتوى وعد بلفور الذي اهدى ارض فلسطين الى اليهود، فبالإضافة الى ما انتجه هذا الوعد من تجزئة لهذه البقعة العربيه ، فانه ساهم في تشجيع الهجرة اليهودية العربية اليها (14) ،

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى رسميا" عام 1918 م ، باحتلال القوات الأوربية اغلب المناطق العربية الآسيوية منها و الأفريقية ، مارست تلك القوى وبشكل شمولي أساليب جديدة اعتمدت بشكل أساس على المنافذ الطائفية و المذهبية على اعتبار إن تلك الظاهرة هي من خصائص المجتمع العربي (الفسيفسائي) ، لاسيما ، الآسيوية منها ، إذ تعد هذه المنطقة من أهم مراكز توازن القوى العربية بالنسبة إلى أوربا ، وذلك لما تمتاز به من مميزات ستراتيجية و اقتصادية ، (15)، ففي لبنان مثلا" لا الحصر، لعبت ورقة الطائفية بين الإسلام و النصارى دورا" بارزا " في تفكيك عوامل التقارب الطائفي ، في هذا البلد ، فبعد معركة ميسلون سبتمبر 1920 ، أعلن الجنرال غورو قيام (دولة لبنان الكبير) بحدودها الحاضرة بعد إن ضم إلى متصرفية جبل لبنان المدن الساحلية الكبرى (بيروت، طرابلس ، صيدا ، وصور) التي كانت في العهد العثماني تابعة لولاية بيروت ، إضافة إلى ألا قضية الاربعة (راشيا،حاصبيا، بعلبك و البقاع الغربي) التي كانت تابعة لولاية دمشق خلال العهد العثماني أيضا".(16)

غير إن هذه الدولة التي أعلنت وبمشاركة قيادات روحية إسلامية ومسيحية حملت في طياتها بعض التناقضات الموضوعية ، فعلى الرغم من إن صورة الإعلان ، التاريخية قد ضمت شخصيات من كل الطوائف و الاتجاهات ، لكنها لم تكن سوى شكلا " ظاهريا " ، حيث ان الطوائف التي شملتها الدولة الجديدة (دولة لبنان الكبير ) ،لم تكن كلها راضية أو موافقه على هذا المصير ، فقد كان المسلمون بغالبيتهم يتطلعون الى الانضمام الى الدولة العربية التي أعلنها الأمير فيصل ، كما أن سكان الاقضية الاربعة اعتبروا ان ضمهم الى لبنان هو بمثابة اجراء قسري مورس عليهم بالقوة بعد ان كانوا يتبعون ولاية دمشق(17)، كما شارك المسيحيون الأرثوذكس المسلمين هذا الشعور ، فيما انفرد الموارنة بتأييد هذه الدولة (18) .

وهذا يعني أجمالا" ، إن القوى الأوربية ، لاسيما البريطانية منها و الفرنسية ، باعتبار إن تلك الدولتين قد فاقتا الدول الأوربية الأخرى في تحديد مسار الاستقرار الموجه لخدمة القوى الأوربية في الشرق العربي،

الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى ، تعزيز ظاهرة الخلاف الطائفي العربي ، من خلال افتعال بعض القضايا و الأزمات الإقليمية ، التي اعتمدت فيها أسلوب الإعلان المباشر ، دون اللجوء إلى اخذ آراء النخب المتمثلة بعلماء الدين المسلمين كانوا او المسيحيين ،ومن يتبعهم من عامة الناس، مستغلة في ذلك جذور الخلافات الطائفية القديمة، كما هو الحال في لبنان وسوريا .

أما في منطقة المغرب العربي ، فقد اختلفت السياسة المتبعة إزاءها، وربما يعود ذلك للأسباب التالية :

١ -ان التركيبة الاجتماعية لهذه المنطقة، تمتاز ببساطة التناقضات الطائفية ، على خلاف ما هو عليه في منطقة الشرق العربي .

٢ -امتازت منطقة الشرق العربي ، بخصائص ستراتيجية و اقتصادية ، فاقت نوع ما ، ما هو موجود في منطقة المغرب العربي ، فالأولى كانت اقرب إلى الهند ، فضلا" عن إنها قد سبقت المنطقة الثانية في تدفق آبار النفط .

كل هذا قد جعل من السياسة الفرنسية في هذه المنطقة ، تتسم بالهدوء ، السياسي، الناشئ من عدم وجود تنافس انكلو-فرنسي حاد في هذه المنطقة، فمن المعروف تاريخيا" ، ان الدولتين الأوربيتين قد ركزتا جهدهما على منطقة الشرق العربي بشكل واضح ، خاصة في بنود اتفاقية سايكس-بيكو، الامر الذي يثبت صحة اهتمام الدولتين بمنطقة الشرق العربي، بشكل فاق ما هو عليه في منطقة المغرب العربي .

فبعد التطرق الموضوعي للنموذج الآسيوي ، لابد من الإشارة إلى الأنماط التي انتهجتها القوى الأوربية في المغرب العربي ، لاسيما فرنسا ، إذ مارست الأخيرة سياسة ، جديدة ، اختلفت عن الانماط المتبعة في المشرق العربي ، مفادها اختلاف الروابط والصيغ الاحتلالية لمنطقة المغرب العربي والتفاهم مع قوى أوربية أخرى ، ففي بداية الحرب العظمى الأولى ، كانت فرنسا قد احكمت سيطرتها على شمال أفريقيا ، وبخاصة في الجزائر ، إذ اعتبرتها ، جزءا" منها ، فقامت بتشجيع الهجرة اليها من فرنسا بشكل خاص ومن اوربا بشكل عام ، ولم تكتف بهذا الحد و انما ساعدت هؤلاء المهاجرين على ان يتملكوا الاراضي فيها ، واذا كانت فرنسا قد شجعت الهجرة الى تونس ، والمغرب ايضا ً فإنها لم تصل الى المستوى الذي وصلت اليه في الجزائر ، وذلك لاختلاف الرابطة التي حكمت العلاقة بين فرنسا و تلك البلدان العربية ، فالرابطة الفرنسية ، التي تعاملت من خلالها مع تونس و المغرب هي رابطة الحماية ، ولهذا السبب لاعجب اذا كانت الحركة التحررية قد انطلقت و بدأت في تونس و مراكش ثم انعكست على الشعب الجزائري ، الذي لحق بالشعب التونسي في حركة التحرر العربي .(19)

أما بالنسبة لمراكش ، خلال الحقبة 1920- 1925، فقد اتسمت الحركة الوطنية ، ضد الاستعمار الفرنسي – الأسباني ، بالقوة والنشاط ، لان فرنسا ، وان استطاعت إن تتنازل عن منطقة شمال مراكش لأسبانيا ، منذ عام 1911، مقابل اعتراف هذه الدولة بحماية فرنسا على تونس ، الا انها لم تستطع ، ايقاف المد الثوري التونسي ، الذي امتد من جبال الأطلس الى الجنوب من تونس ، وقد كلف ذلك فرنسا الكثير من امكانياتها العسكرية ، لاسيما اذا عرف ان الفرنسيين استطاعوا السيطرة على اخماد حركة المقاومة - التي انطلقت بوادرها الاولى و الحقيقية بثورة (فاس) عام 1912- عندما سيطرت على منطقة (السوس) ، وهي منطقة تحصن القوات المقاومة ، و آخر مواقعهم العسكرية في جنوب المغرب ، عام 1934، ولم تقتصر المقاومة الوطنية المغربية على المتحدي الفرنسي حسب ، وانما شملت الأسبان أيضا" ، فقد استطاع محمد الخطابي إن يفرض سيطرته على منطقة الريف ، وذلك من خلال استناده إلى جملة من الإجراءات كان من أهمها ، المقاومة العسكرية العنيفة و اعتماده على بعض الخبراء الأوربيين من غير الفرنسيين في بعض الأمور لاسيما العسكرية منها ، وتبنيه للمواقف السياسية ، من خلال مطالبته للدول الأوربية الأخرى ، وبخاصة بريطانيا، بالاعتراف الرسمي لدولته ، غير إن فرنسا لم تكن مطمأنة ، لما يجري ومارست عدة طرق لإيقاف ما يحدث ، و أهم ما قامت به في هذا الخصوص ، هو تحريض السلطان يوسف (سلطان مراكش) ، ضد محمد الخطابي ، لإسقاطه ، كما سارعت إلى عقد مؤتمر في مدريد عام 1925، كان الهدف منه وضع برنامج مشترك ، تضمن الجوانب العسكرية ، ومراقبة الموانئ المغربية للحيلولة دون وصول أي إمدادات لوجستية ، من شأنها إن تقوي موقفه في المنطقة ، وبعد أربعة اشهر من عقد مؤتمر مدريد وفي العام نفسه، تمكنت فرنسا من إجباره على الاستسلام ، حيث نفي إلى جزيرة ( رينيون) .(20)

من خلال ما تقدم نستطيع القول ، ان اختلاف الروابط الاحتلالية ( نوع السيطرة) ، زائدا" اختلاف طرق التعامل ، سواء أكان ذلك من طرف الفرنسيين او المغاربة ، قد اثر بشكل كبير ، على ظهور انماط مختلفة من اساليب المقاومة ، فضلا" عن اختلاف اساليب الردع (من طرف المستعمر) ، الامر الذي ادى بالنتيجة الى ، اختلاف انماط التفكير ، في كيفية التخلص من الاستعمار والهيمنة الاجنبية بشكل عام، وقد وصل هذا الاختلاف الداخلي العربي الى درجة التقاطع في الرأي ، و من ثم العداء كما هو الحال ، عند الخطابي و السلطان يوسف ، سلطان مراكش ، وقد أصبحت تلك الظاهرة- أي ظاهرة التحالفات الاجنبية مع بعض القوى المحلية- مصدرا" من مصادر الخلاف في المنطقة العربية.

## الخاتمة

إن ما يمكن الوصول أليه من معطيات علمية موضوعية ، بإمكانها إن تحتوي متغيرات المرحلة التاريخية ، بأدوارها العثمانية و مرحلة التدخل الأوربي ، في المنطقة العربية و الذي وصل إلى على درجاته ، خلال الحرب العالمية الأولى ، وما أعقبها من نتائج ألقت بظلالها على مقومات التماسك العربي ، على الصعيدين العربي والإقليمي ، ويمكن إدراج تلك المعطيات على النحو التالي :

لقد خضع العالم العربي إلى تحديات أجنبية ، وكان من بين اخطر تلك التحديات و أكثرها تاثيرا " على مستوى رد الفعل العربي – وعلى النحو السلبي – هو الاحتلال العثماني ، لاسيما المدة التي شملت حكومة الانقلاب العثماني عام 1908، فخلال أربعة قرون من الزمن ورث السلاطين العثمانيين المبدأ التسلطي و لانحيازي في إطار ما يسمى بالدولة العثمانية أو الإمبراطورية العثمانية ، إذ افرز هذا المبدأ الانحيازي بوادر نشوء الإحساس ، بالتخلص من هذه الرؤية العنصرية ، التي جلبت للعرب- المسلمين و غير المسلمين ممن لم ينتموا إلى العنصر التركي – التخلف السياسي ولاقتصادي ، على السواء ، وفي ظل هذه الظروف عمل العرب على مواجهة تلك التحديات .

لقد ترجمت جهود النخبة القومية العربية إلى نشوء بعض ، الجمعيات والتيارات الفكرية ، إلا إن مساوئ تلك المنعطفات السياسية العربية ، قد حالت دون تحقيق الهدف المنشود ، وبشكل يرتقي إلى مستوى النضوج ، حيث كان ذلك بسبب اختلاف الطروحات التي جاءت بها النخبة المثقفة ، وبخاصة تلك التي تمخضت عن مؤتمر باريس عام 1913 ، إذ كان هناك شرخ بين من يريد ارتباط الإسلام بالقومية العربية و من يريد فصلها ، ومن خلال ذلك وصلت الدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا و فرنسا ، لتحقيق قاعدتها الذهبية في ظل وجود الفوارق الدينية و العرقية لتفتيت الكيان العربي الواحد و تفريق وحدة الرأي ، مما ساعدهم في تهيئة الأجواء لوضع برامج سياسية من شأنها إن تثبت المكاسب الأوربية ، كما هو الحال في اتفاقية سايكس-بيكو فيما بعد .

لعبت الدول الغربية ، لاسيما بريطانيا و فرنسا ، دورا" بارزا" وملحوظا" في صياغة ظاهرة الخلاف والتجزئة ، وهذا ليس بغريب ، اذ سادت بريطانيا و لعهود طويلة المبدأ السياسي (فرق تسد) ، مستغله في ذلك المسوغات الجغرافية و الستراتيجية و الدينية في تحقيق ذلك ، حتى انها اعتمدت عليها في صياغة بنود

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالقضية العربية ، والتي جاءت اغلبها لصالح المطامع البريطانية و الفرنسية ، من خلال زرع مقومات التجزئة ، المتمثلة بالسياسة الثقافية ، و انسياق بعض الساسة العرب إلى ظاهرة التقليد الغربي حتى وصل ذلك إلي مستوى صياغة المفهوم القومي بالقالب الأوربي .

ساهمت المكانة الجغرافية والستراتيجية و الاقتصادية للمنطقة العربية الشرقية ، في حيازة القسم الأكبر من اهتمام الكتلة الانكلو – فرنسية، الأمر الذي انعكس على طبيعة و ممارسة و طرق حركة التحرر العربي في منطقة المغرب العربي الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى اختلاف في سلوكيات المقاومة العربية إلى إن وصلت انعكاسات تلك الظاهرة الى مستوى تقاطع الرأي والخلاف داخل كيان البلاد العربية.

## المصادر و الهوامش

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر:
F.O./4152/3717/ the prospects of British Trade in Mesopotamia , P.1
كذلك ينظر: توفيق علي برو ، العرب و الترك في العهد الدستوري 1908-1914 ، القاهرة ، 1960؛ علي المحافظة ، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798- 1914 ، بيروت ، 1978.

(٢) إبراهيم خليل احمد ، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516- 1916 ، الموصل ، 1983، ص ص359-362

(٣) محمد جواد مغنيه ، الشيعة و الحاكمون،ط5، بيروت، 1981،ص190

(٤) احمد أمين ،زعماء الإصلاح في العصر الحديث ،بيروت ، بلا ،ص148

(٥) حسن علوي، الشيعة و الدولة القومية في العراق 1914-1990، قم ، 1990، ص-ص26-27.

(٦) فهمي جدعان ،أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، ط1، بيروت ،1979، ص179.

(٧) في هذا الخصوص ، ينظر حليم بركات ، المجتمع العربي في القرن العشرين بحث في تغير الأحوال والعلاقات ، بيروت ، 2000، ص ص135-136؛ كذلك ينظر إبراهيم خليل احمد ، المصدر السابق، ص ص 391-395.

(٨) ادوارد عطية ، العرب، ترجمة محمد قنديل البقلي ، ط 1، القاهرة ، 1961، ص124.

(٩) لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي ، ج 3، طبعة مكتب أمير قطر ، بلا، ص977.

(١٠) للمزيد من التفاصيل حول الأحزاب والتنظيمات السياسية العربية ينظر: جورج انطونيوس ، يقظة العرب ، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد و إحسان عبلس ، بيروت ، بلا ، ص ص183-190

(١١) إبراهيم خليل احمد ، المصدر السابق، ص ص418-422.

(١٢) للمزيد حول تلك النقطة ينظر، عبد العزيز الدوري ، التكوين التاريخي للامة العربية ، دراسة في الهوية و الوعي ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ،1984، ص ص218-219؛ وكذلك داميل تومي، تاريخ مسيرة الشعوب الإسلامية الحديث،ج1، بيروت، 1955،ص75.

(١٣) للتفاصيل ينظر ، Crutt Well, A history of the Great War ,Oxford,1969.

(14) T.E.Lawrence , Revolt in Desert , U.S.A ,1927, ; ----------, seven pillars of wisdom , New York , 1953 , deference page

؛وكذلك ينظر ،رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين 1914- 1945، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1983، ص ص80-84.

(١٥) للمزيد من التفاصيل حول مميزات البلاد العربية الستراتيجية و الاقتصادية ، ينظر؛

أ-T.E.Lawrence , seven pillars of wisdom ,op.cit

ب- شارل عيساوي ، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، 1800- 1914، ترجمة رؤوف عباس حامد، بيروت ، 1990 .

ج- مجيد خدوري، أسباب الاحتلال البريطاني للعراق، الموصل ، 1933 .

د- وينظر كذلك ، فلادمير بوريسوفيتش لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني ، موسكو 1971 . صفحات متفرقة من الكتاب.

(١٦) وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية –السياسية في جبل لبنان و المشرق العربي 1860- 1920 ، بيروت ، 1978 ، ص352 .

(١٧) باسم الجسر ، ميثاق 1943 لماذا كان ؟ وهل سقط؟، بيروت ، 1997 ، ص664 .

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين، تطور الأحداث لفترة ما بين الحرب 1914- 1945، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1983، ص ص 236- 237.

(٢٠) المصدر نفسه، ص238.